مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)2006
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (28) No (3) 2006

تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية
-حالة سورية-

الدكتور رسلان خضور*

(تاريخ الإيداع 7 / 8 / 2006. قبل للنشر في 2006/11/6)

□ الملخّص □

بدأ التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة العربية مع بداية عام 1998 وبحلول عام 2005 كانت قد ألغيت تماماً كافة الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول العربية المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة، إلا أنه رغم ذلك لم تنمُ التجارة العربية البينية بما يتناسب مع هذا الإلغاء التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية ولم تتجاوز 11% من إجمالي التجارة العربية. وهذا يعني أن إزالة القيود الجمركية بحد ذاته لا يؤدي إلى نمو تلقائي في التجارة البينية، و هناك جملة من العقبات والمعوقات غير الجمركية التي تحول دون ذلك، والتي تم تحديدها وتصنيفها وتحليلها في هذا البحث مع تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في معالجتها أولاً بأول.

وفيما يخص تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على سورية ، التي تم تناولها في هذا البحث من خلال الإحصاءات والاستبيان والتحليل ، تبين أن نسبة نمو مستورداتها هو أكبر بكثير من نسبة نمو صادراتها إلى الدول العربية، رغم تمتع الكثير من المنتجات السورية بمزايا نسبية، إلا أن هذه المزايا النسبية غير كافية ما لم تترافق بمزايا تنافسية .

كلمات مفتاحية: منطقة تجارة حرة، التجارة العربية البينية.

* أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. دمشق – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)2006
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (28) No (3) 2006

Development of Inter-Arab Trade in the Arab Free Trade Zone (Syria: A Case-Study)

Dr. Raslan Khadour*

(Received 7 / 8 / 2006. Accepted 6/11/2006)

□ ABSTRACT □

The gradual implementation of the Arab free trade zone began in early 1998, and by 2005 all taxes and customs tariffs among the countries joining the free trade zone were completely cancelled. However, the growth of Inter-Arab trade didn't match this gradual cancellation of taxes and customs duties. In fact, it didn't exceed 11% of the total Arab trade. This means that the cancellation of customs restrictions alone doesn't automatically lead to the growth of Inter-Arab trade. There is a host of obstacles and barriers -not related to customs- preventing the desired growth. These obstacles were identified, classified, and analyzed in this paper. Some suggestions which might solve these obstacles were also presented. Regarding the impact of the Arab free trade zone on Syria, it was dealt with in this paper through statistical data, questionnaire, and analysis. It reveals that the level of growth of Syrian imports to Arab countries is much bigger than its exports, despite the fact that many Syrian products enjoy relative advantages. But these relative advantages are not enough unless accompanied with competitive advantages.

Keywords: Free trade zone, Inter-Arab trade

***Associate Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, University of Damascus, Damascus, Syria.**

المقدمة:

أقامت الدول العربية منذ وثيقة تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 وحتى الآن عدداً كبيراً من البنى التشريعية والمؤسساتية التي تهدف إلى تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك بشكل عام وتنمية التجارة البينية بشكل خاص. وجاءت منطقة التجارة الحرة العربية، التي تعد بمثابة البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة عام 1982، كخطوة عملية في هذا السياق.

وقد تم البدء بالتطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة هذه عام 1998 وانتهت المرحلة الانتقالية مع بداية عام 2005 ، ولتبدأ مرحلة التحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية في زمن تحرير التجارة على المستوى العالمي تحت مظلة منظمة التجارة العالمية WTO .

يتناول هذا البحث منعكسات منطقة التجارة الحرة العربية على تطور التجارة العربية البينية وتحديداً التجارة الخارجية لسورية مع الدول العربية بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية وبعد مرور أكثر من عام على التحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية، ويحاول تشخيص وتحليل أهم العقبات التي تحول دون نمو التجارة العربية البينية رغم إلغاء القيود الجمركية.

لاشك أن تقييم منعكسات منطقة التجارة الحرة على التجارة العربية البينية يفترض أن يتم بعد عدة سنوات من التطبيق الكامل، إلا أننا فضلنا البحث بهذا الموضوع الآن للتعرف أولاً بأول على الاتجاه العام للتجارة البينية بعد أن ألغيت الرسوم الجمركية وأزيل الكثير من القيود غير الجمركية، بغية التعقب المبكر للمعوقات التي تحول دون نمو التجارة العربية البينية رغم تطبيق منطقة تجارة حرة.

مشكلة البحث:

رغم كل الاتفاقيات التي وقعت ورغم وجود كم كبير من البنى التشريعية والمؤسساتية في إطار جامعة الدول العربية[1] لا يزال نمو التجارة العربية البينية متواضعاً ولم تتجاوز التجارة البينية 10% من إجمالي التجارة العربية حتى بعد إلغاء الرسوم والضرائب الجمركية وإزالة الكثير من العقبات غير الجمركية. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المشكلة أبعد من مسألة رسوم وضرائب جمركية وتحتاج إلى تشخيص ومتابعة جدية، وخاصة بالنسبة لسورية حيث تنمو مستورداتها من الدول العربية بمعدل أعلى من نمو صادراتها إلى هذه الدول.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من وجود مشكلة حقيقية بالنسبة للتجارة العربية البينية وتحديداً بالنسبة لسورية تحتاج إلى تشخيص ومتابعة جدية وتتطلب تقديم مقترحات عملية يمكن أن تساهم في تنمية وتطوير التجارة العربية البينية والتي من شأنها أن تنعكس إيجابياً على الجوانب الأخرى.

---

[1] على سبيل المثال وليس الحصر: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت لعام 1953، اتفاقية تسوية المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لعام 1957، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشترك 1964، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 1968، صندوق النقد العربي 1975، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 1970، ميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

– دراسة وتحليل تطور التجارة العربية البينية وتحديداً التجارة الخارجية لسورية مع الدول العربية بعد البدء بالتطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة العربية(1998–2005).

– تحديد العقبات غير الجمركية التي تحول دون نمو التجارة العربية البينية.

– تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد في نمو التجارة العربية البينية.

فروض البحث:

يقوم البحث على الفروض التالية:

– إن الصادرات والواردات العربية البينية لم تنمُ بما يتناسب مع إلغاء الضرائب الجمركية بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية.

– يبدو أن معدل نمو الصادرات السورية إلى الدول العربية هو أقل من معدل نمو المستوردات السورية من الدول العربية.

– إن إزالة الضرائب والرسوم الجمركية بحد ذاته قد لا يؤدي بشكل تلقائي إلى نمو التجارة البينية وهناك عقبات غير جمركية تحول دون نمو التجارة البينية.

منهجية البحث ومصادر المعلومات:

يقوم البحث على المنهج الوصفي والتحليل الاستقرائي معتمداً على بيانات وإحصائيات التجارة الخارجية لسورية والدول العربية لتحليل التطور الحاصل في التجارة البينية، إضافة إلى القيام بدراسة ميدانية عن طريق الاستبيان لعينة عشوائية لتحديد تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على المنتجين وعلى المصدرين والمستوردين السوريين.

أولاً: خطوات البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية:

بداية يمكن القول إن منطقة التجارة الحرة العربية جاءت استجابة للضغوطات والتحديات التي فرضتها منظمة التجارة العالمية والتكتلات والشراكات الإقليمية والعالمية المختلفة أكثر منها استجابة لمتطلبات التكامل الاقتصادي العربي، حيث كان لإنشاء منظمة التجارة العالمية 1995 ولانطلاقة الشراكة الأوروبية المتوسطية في نفس العام وقيام تكتلات اقتصادية أخرى دورٌ هامٌ في التعجيل بوضعها حيز التنفيذ. إلا أن منطقة التجارة الحرة العربية هذه تختلف عن كل برامج التعاون الاقتصادي السابقة باعتبارها تملك برنامجاً تنفيذياً وبرنامجاً زمنياً واقعياً يحدد الواجبات والالتزامات لكل دولة عضو، إضافة إلى لجان التنفيذ والمتابعة.

وقبل الحديث عن منعكسات منطقة التجارة الحرة العربية على التجارة البينية لابد من استعراض أهم مرتكزات البرنامج التنفيذي التي تقوم عليها منطقة التجارة الحرة العربية [1]:

* تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بالتحرير المتدرج لكافة السلع من خلال التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية وللرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب متساوية (10 % سنوياً) خلال عشر سنوات ابتداءً من 1/1/ 1998.

* تلغى كافة القيود غير الجمركية (بشكل فوري وليس تدريجي) والمتمثلة بالقيود الإدارية والكمية والنقدية التي تعيق دخول السلع،(مثل: الرقابة على التحويلات وتعقيدات فتح الاعتماد وتراخيص الاستيراد والحصص والتعقيدات الحدودية وتشديد المواصفات القياسية...).

* تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفق هذا البرنامج معاملة السلع الوطنية فيما يخص قواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وشروط الوقاية الصحية والأمنية.

• يجب أن تتوفر بالسلع التي ينطبق عليها هذا البرنامج قواعد المنشأ العربية. ولكي تكون السلعة ذات منشأ عربي يجب ألا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من قيمتها النهائية(يتم العمل حالياً بقواعد المنشأ العامة ريثما يتم إعداد قواعد المنشأ التفصيلية) .

$$\text{نسبة القيمة المضافة} = \frac{(\text{الأجور}+\text{الاستهلاكات}+\text{المواد الخام}+\text{الإيجار}+\text{الطاقة}+\text{نفقات إدارية})}{(\text{القيمة النهائية للسلعة باب المصنع})} \times 100$$

* الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل(رسم الطابع، الرسوم القنصلية، رسوم خدمات جمارك،رسوم مرور، ضرائب على المستوردات دون خدمات محددة ....) التي يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي السارية المفعول في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1.

* يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات وتساعده أجهزة تنفيذية(لجنة التنفيذ والمتابعة، لجنة المفاوضات التجارية، لجنة قواعد المنشأ العربية، الأمانة الفنية).

* تتشاور الدول الأعضاء حول: الخدمات المرتبطة بالتجارة، تنسيق النظم والتشريعات والسياسات، التعاون التكنولوجي والعلمي، حماية حقوق الملكية الفكرية (وقد قرر المجلس الاقتصادي لاحقاً في دورته 65 إدخال تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة، ويتم العمل حالياً على إعداد جداول الالتزامات الخاصة بكل دولة)

* يجوز لبلدين أو أكثر الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج. وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة أيلول 2001 تخفيض المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة لتنتهي في أول كانون الثاني 2005 بدلاً من نهاية كانون أول 2007 (أي، تخفيض الفترة الانتقالية من 10 إلى 7 سنوات).

هذا وقد بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية حتى نهاية 2005/ 17 دولة عربية.

ثانياً: تطور التجارة العربية البينية بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة:

يبن الجدول التالي(الجدول رقم 1) تطور الصادرات والواردات البينية خلال فترة التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية والممتدة من بداية عام 1998 وحتى نهاية عام 2004 ، [2]، حيث وصلت نسبة الضرائب والرسوم الجمركية إلى الصفر مع بداية 2005 وأزيل الكثير من القيود غير الجمركية (لم تصدر بعد الإحصائيات المتعلقة بعام 2005).

يتضح من الجدول رقم(1) أن الصادرات العربية البينية ارتفعت بالقيمة المطلقة من 13720 مليون دولار عام 1998 (عام بداية التطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة) إلى 34679 مليون دولار عام 2004. إلا أن نسبتها من إجمالي الصادرات العربية قد انخفضت من 9,2 % عام 1998 إلى 8,7 % عام 2004 ووصلت إلى أدنى نسبة لها عام 2000 لتصل إلى 6,2 % . وتأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات البينية تليها الإمارات العربية المتحدة [3].

وارتفعت الواردات العربية البينية بالقيمة المطلقة من 12275 مليون دولار عام 1998 إلى 29754 مليون دولار عام 2004. وكذلك ارتفعت نسبة إجمالي المتواردات، فقد ارتفعت نسبة الواردات العربية البينية من إجمالي الواردات العربية من 7,9 % عام 1998 إلى 12,2 % عام 2004 . وتأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى من حيث حجم الواردات البينية تليها السعودية.

الجدول رقم(1): تطور الصادرات والواردات العربية

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الصادرات العربية البينية(مليون دولار)	13720	14121	16053	17252	20934	25479	34679
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات	9,2	8,1	6,2	7,3	8,5	8,4	8,7
الواردات العربية البينية(مليون دولار)	12275	13620	15706	17087	20162	21785	29754
نسبة الواردات البنية إلى إجمالي الواردات	7,9	9,7	10,5	10,6	11,8	11,2	12,2
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة العربية	8,6	8,8	7,8	8,6	9,9	9,5	10,1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة(حسبت النسب من قبل الباحث)

أما التجارة العربية البينية ككل فقد ارتفعت بالقيمة المطلقة من 25995 مليون دولار عام 1998 إلى 64433 مليون دولار عام 2004 . وكنسبة مئوية فقد ارتفعت نسبة التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة الخارجية العربية بنسبة محدودة من 8,6 % عام 1998 إلى 10,1 % عام 2004 (بلغت قيمة إجمالي التجارة العربية عام 2004 بحدود 639540 مليون دولار).

وفيما يخص معدلات نمو التجارة العربية البينية فيظهرها الجدول التالي(الجدول رقم 2)

الجدول رقم(2): معدلات نمو الصادرات والواردات البينية مقارنة بالإجمالية

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004

معدل نمو الصادرات البينية	12,7-	3,6	13,7	7,5	21,3	21,7	36,1
معدل نمو إجمالي الصادرات	19,3-	17,0	47,9	8,8-	3,5	24,1	30,4
معدل نمو الواردات البينية	0,8	4,9	15,3	8,8	18,0	8,0	36,3
معدل نمو إجمالي الواردات	4,4	5,4-	6,4	7,6	6,5	13,6	24,7
معدل نمو التجارة العربية البينية	6,8-	4,2	14,5	8,1	19,7	15,0	36,3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة

يتضح من الجدول رقم(2) أن معدلات نمو الصادرات والواردات العربية البينية بدأت تتجاوز معدلات النمو في الصادرات والواردات الإجمالية. ففي عام 2004 كان معدل الزيادة في الصادرات العربية البينية 36,1 % في حين كان معدل الزيادة في إجمالي الصادرات 30,4%. وفي أغلب السنوات السابقة كان معدل نمو إجمالي الصادرات يفوق معدل نمو الصادرات البينية.

وكذلك هو الحال بالنسبة لوضع الواردات، ففي عام 2004 كان معدل نمو الواردات العربية البينية 36,6 % في حين كان معدل نمو إجمالي الواردات 24,7 % . ولم يتجاوز معدل النمو السنوي للتجارة العربية البينية خلال الفترة 1997 -2003 19% إلا أنه وصل في عام 2004 إلى 36,3%.

- وبالعودة إلى اتجاهات التجارة العربية البينية يلاحظ أن معظم الصادرات والواردات تتركز بين دول عربية متجاورة نظراً لانخفاض كلفة النقل وسهولة التسويق، فعلى سبيل المثال، تركزت صادرات سورية البينية عام 2004 لدولتين هما السعودية والعراق بنسبة 32% و 22% على التوالي من صادراتها البينية. وتركزت صادرات عمان إلى الإمارات العربية المتحدة بنسبة 62% من صادراتها البينية. وتركزت صادرات العراق البينية إلى دولة واحدة هي الأردن بنسبة 78% . وتركزت صادرات ليبيا البينية إلى دولة واحدة هي تونس بنسبة 69% [4].

ويلاحظ من هيكل التجارة العربية البينية أن وزن النفط في التجارة البينية أقل منه في التجارة الإجمالية. وهذا يعني أن النمو في التجارة العربية البينية -ولو كان محدوداً- نجم جزئياً عن نمو التجارة غير النفطية. فقد بلغت نسبة المواد الخام والوقود المعدني من الصادرات البينية 54,8% عام 2004 في حين بلغت نسبتها من إجمالي الصادرات 68,7 % لنفس العام [4].

يمكن أن نستنتج مما سبق أن نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة الإجمالية لم ترتفع إلا بنسبة محدودة مع نهاية الفترة الانتقالية من تطبيق منطقة التجارة الحرة. فقد ارتفعت من 8,6% عام 1998 إلى 10,1% عام 2004 وهذه زيادة محدودة خاصة إذا علمنا أنها كانت قريبة من هذه النسبة قبل سنوات عديدة من بدء تطبيق منطقة التجارة الحرة ، حيث كانت 9,4% عام 1990 و9,7% عام 1994 . وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن وجود اتفاقيات لتحرير التجارة و تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاءها بين الدول العربية السبع عشرة التي دخلت منطقة التجارة الحرة العربية لا يكفي بحد ذاته ولا يعني بالضرورة زيادة تلقائية في التجارة العربية البينية، فإلى جانب العقبات والمعوقات، التي سنأتي على ذكرها لاحقاً، هناك سبب جوهري يقلل من أهمية وآثار منطقة التجارة الحرة العربية.

ربما كانت منطقة تجارة حرة من هذا النوع تؤدي سابقاً إلى زيادة التجارة العربية البينية بشكل كبير إلا أنها جاءت متأخرة في زمن تحرير التجارة على المستوى العالمي (زمن منظمة التجارة العالمية وزمن مناطق التجارة الحرة

للدول العربية مع دول وتكتلات أخرى). وبالتالي لم يعد هناك الكثير من المزايا الخاصة التي تمنح للمنتجات العربية ، فنفس المزايا تمنح لمنتجات العديد من دول العالم.

وهناك اتجاه متزايد لربط اقتصاديات الدول العربية بالعالم الخارجي(عبر منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المتوسطية ومناطق التجارة الحرة الثنائية) وهذه تفرض أولوياتها في أغلب الأحيان على العلاقات الاقتصادية العربية– العربية. فهناك 12 دولة عربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وهناك 10 دول عربية دخلت في مناطق تجارة حرة في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، وهناك مناطق تجارة حرة للولايات المتحدة الأمريكية مع الأردن(2001)ومع المغرب والبحرين(2004) وتسعى لإقامة أخرى مع الإمارات وعمان ومصر. إضافة إلى إقامة مناطق تجارة حرة ثنائية لبعض الدول العربية مع دول غير عربية.

وهناك مسألة يعدها الكثير من الاقتصاديين أحد أسباب تدني مستوى التجارة العربية البينية ألا وهي مسألة التشابه والتماثل بين اقتصاديات الدول العربية!

إلا أننا نرى أن هذا السبب لا يبدو مقنعاً وهذا التوصيف غير دقيق. فاقتصاديات الدول العربية ليست متشابهة إلى المستوى الذي يحد من نمو التجارة البينية ، فالدول العربية لديها إمكانيات وموارد متباينة ومتنوعة بدرجة كبيرة. فأين هو التشابه بين اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وبين اقتصاديات سورية ومصر والمغرب والسودان مثلاً. وحتى الصناعات المتماثلة يتم مزاحمتها من قبل صناعات الدول الآسيوية ودول أخرى أكثر مما تزاحم بعضها البعض. ثم إن اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي هي أكثر تشابهاً من اقتصاديات الدول العربية ورغم ذلك لم يحل ذلك دون وصول مستوى التجارة البينية الأوروبية إلى مستويات مرتفعة جداً. فقد بلغت نسبة التجارة البينية داخل الاتحاد الأوروبي من إجمالي تجارتها الخارجية 38% عام 1958 وارتفعت إلى 62% عام 1994 وهي الآن بحدود 70% [11] ، وبالتالي لا يعد هذا مبرراً لتدني مستوى التجارة العربية البينية بل هناك أسباب أخرى لعل بعضها سياسيٌ.

ثالثاً:تطور التجارة الخارجية السورية مع الدول العربية بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة:

يبين الجدول رقم(3) تطور الصادرات والواردات السورية إلى ومن الدول العربية خلال الفترة 1998– 2005 [6].

الجدول(3): تطور الصادرات والواردات السورية مع الدول العربية

السنة	الصادرات إلى الدول العربية (مليون ل. س)	نسبتها إلى إجمالي الصادرات	الواردات من الدول العربية (مليون ل. س)	نسبتها إلى إجمالي الواردات	إجمالي التجارة مع الدول العربية (مليون ل.س)	نسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية
1998	9036	27,9	3441	7,9	12478	16,4
1999	8149	9’20	3571	8,3	11720	14,3
2000	34977	16,2	20186	10,8	55163	13,7
2001	37370	15,7	20755	9,4	58125	12,5
2002	66738	22,1	28228	11,9	94966	17,7
2003	55326	20,8	31790	13,4	87116	17,4
2004	74574	29,9	54053	16,5	128627	22,3
2005(*)	68546	22,3	62772	13,1	131318	16,6

(*) أرقام أولية. المصدر :المجموعة الإحصائية السورية للسنوات(1999–2006)،حسبت النسب من قبل الباحث

نلاحظ من الجدول السابق(الجدول3) أن الصادرات السورية إلى الدول العربية قد ارتفعت من 9036 مليون ليرة سورية عام 1998(عام البدء بالتطبيق التدريجي لمنطقة التجارة الحرة) إلى 74574 مليون ليرة سورية عام 2004(هذه الزيادة الكبيرة لا تعبر عن زيادة فعلية لأنه ابتداءً من عام 2000 أصبح سعر صرف الدولار 46,5 ليرة بدلاً من 11,25 قبل ذلك). وبالنسبة المئوية، التي تعطي صورة أكثر وضوحاً، نلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات لم يرتفع كثيراً حيث كانت النسبة 27,9 %عام 1998 تراجعت في السنوات التالية لتصل إلى 15,4 %عام 2001 لتعود وترتفع بعد ذلك لتصل إلى 29,9 %عام 2004(العام الذي بلغ فيه التخفيض في الضرائب الجمركية 80% وأزيل الكثير من القيود غير الجمركية) ثم لتعود وتنخفض إلى 22,3% عام 2005 .

أما الواردات من الدول العربية فقد ارتفعت من 3441 مليون ليرة عام 1998إلى 54053 مليون ليرة عام2004 . وكنسبة مئوية من إجمالي الواردات فقد ارتفعت من 7,9 % عام 1998 إلى 16,5 % عام 2004.

وفي عام 2005 ، عام التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة، حيث أصبحت الضرائب والرسوم الجمركية صفراً، نلاحظ أن هناك تراجعاً بالقيمة المطلقة للصادرات إلى الدول العربية من 74574 مليون ليرة سورية إلى 68546 مليون ليرة سورية، وبالنسبة المئوية بلغت نسبة التراجع 8,1% وهناك تزايد في المتواردات من الدول العربية من 54053 مليون ليرة سورية إلى 62772 ليرة سورية، وبالنسبة المئوية بلغت نسبة التزايد 16,1%. كما نلاحظ تراجع نسبة كل من الصادرات والواردات البينية مع الدول العربية إلى إجمالي الصادرات والواردات السورية، حيث تراجعت الصادرات من 29,9% عام 2004 إلى 22,3% عام 2005 وتراجعت الواردات من 16,5% عام 2004 إلى 13,1% عام 2005، إلا أن نسبة تراجع نسبة الصادرات إلى الدول العربية بلغت 25,4% وهي أكبر من نسبة تراجع نسبة الواردات إلى هذه الدول، والتي بلغت 20,6% فقط.

يتضح أن صادراتنا إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات لم ترتفع إلا بنسبة محدودة خلال الفترة المدروسة من 27,9% إلى 29,9% وتعود لتنخفض إلى 22,3% عام 2005 (وقد انخفضت في البداية خلال الفترة 1999-2003 وتعود لترتفع في عام 2004 بشكل طفيف عما كانت عليه في عام 1998) ، في حين نلاحظ نمواً مطرداً للمتواردات، فقد تضاعفت نسبة مستوردانتا من الدول العربية من إجمالي المتواردات، حيث ارتفعت من 7,9% عام 1998 إلى 16,5% عام 2004 ثم انخفضت قليلاً إلى 13,1% عام 2005. وهذا مؤشر جيد على نمو التجارة البينية إلا أنه في مجال الواردات فقط. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل في ظل تحرير التجارة على ضعف قدراتنا التنافسية مقارنة بشركائنا التجاريين من الدول العربية.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لم تستطع بعض المنتجات السورية في ظل تحرير التجارة مع الدول العربية من اقتحام أسواق الدول العربية (السوق الخليجية، مثلاً)؟ رغم تمتعها بميزة نسبية في العديد من المنتجات (بعض أنواع الخضار والفواكه، زيت الزيتون، المنسوجات والملابس...)

يبدو أن المزايا النسبية (ميزة التنافسية السعرية والقرب الجغرافي) لا تكفي لوحدها ولابد من توفير المزايا التنافسية. فترتيب التنافسية السورية على المستوى العالمي هو 121 من أصل 155 دولة [12] . ويأتي ترتيب سورية في المرتبة الرابعة عشرة بين الدول العربية في مجال حرية التجارة.

تستند الميزة النسبية على مفهوم المزايا المقارنة حيث يكون هناك قدرة على إنتاج بعض أنواع المنتجات بتكلفة منخفضة نسبياً بسبب انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج(مواد أولية ويد عاملة) ويتم التخصص بناءً على الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج والموقع الجغرافي.

في حين تستند الميزة التنافسية على المعارف الجديدة والابتكارات الجديدة، أي على النوعية والإنتاجية والتطوير والاختراع والإبداع وعلى القدرة على التفوق في الأسواق الخارجية والقدرة أيضاً على جذب رؤوس الأموال [7].

فنحن لا نملك حتى البنية الأساسية المناسبة للتجارة الخارجية لنستطيع تسويق منتجاتنا في هذه الأسواق(شركات تسويق ونقل وتمويل وتأمين ...) لنستطيع تدعيم الميزة النسبية وتحقيق ميزة تنافسية.

إلا أنه يمكن ويجب أن نستثمر الميزة النسبية التي نتمتع بها في بعض الصناعات كأساس يمكن الاستناد إليه والاستفادة منه لتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية من خلال تطوير بيئة تنافسية وطنية تدعم تنافسية المنشآت.(هناك مشروع دعم الجاهزية التنافسية الممول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة والذي ينفذ بإشراف الحكومة السورية لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد السوري).

- *مسألة شهادة المنشأ*

هناك سبب آخر غير التنافسية أدى إلى النمو المطرد في وارداتنا من الدول العربية في حين لم تنمُ صادراتنا إليها إلا بنسبة محدودة مع نهاية الفترة الانتقالية لتحرير التجارة وهو سبب يتعلق بشهادة المنشأ العربية(يتم العمل حالياً بقواعد المنشأ المرحلية ريثما يتم الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية).

تشكل قواعد المنشأ أحد مرتكزات منطقة التجارة الحرة، حيث يمكن من خلالها تحقيق تكامل إنتاجي والاستفادة من قاعدة المنشأ التراكمي ومنع دخول سلع أجنبية للدول العربية المستفيدة من الميزات التي تنتجها المنطقة [8].

وطبيعي أن تقتصر الالتزامات المتعلقة بإلغاء الضرائب والرسوم الجمركية وإزالة كافة القيود غير الجمركية حصراً بالسلع العربية المنشأ، أي التي لا تقل نسبة القيمة المضافة العربية فيها عن 40%.

إلا أنه يتم أحياناً تزوير شهادة المنشأ ودخول سلع غير عربية إلى السوق السورية على أنها سلع عربية المنشأ. ففي بداية عام 2006 وجه الصناعيون السوريون كتاباً إلى رئاسة مجلس الوزراء تضمن قوائم لمجموعة من عشرات السلع الغذائية والكهربائية والأدوات المنزلية والألبسة الواردة من دولة الإمارات العربية المتحدة والتي يجب التحقق من منشئها(وهذا ينطبق على بعض السلع المستوردة من لبنان والأردن ودول عربية أخرى).

إن تحويل منشأ السلع غير العربية إلى دولة عربية ومن ثم تصديرها إلى سورية، إضافة إلى أن فيه خرقاً لاتفاقية منطقة التجارة الحرة، يعني خسائر بالنسبة لنا تعادل الجمارك التي تتقاضاها الدولة العربية وربح التاجر أو الشركة التي تقوم بوضع شهادة المنشأ العربية(وقد قدر ذلك بالنسبة للسلع المستوردة من دولة الإمارات ب 25 % من قيمة البضاعة بحسب تقديرات غرف التجارة) [5].

رابعاً: نتائج الاستبيان حول منعكسات منطقة التجارة الحرة العربية على الاقتصاد السوري:

للتعرف عن كثب على تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على الاقتصاد السوري وتحديداً على المنتجين وعلى المصدرين والمستوردين قمنا بإجراء استبيان (خلال الربع الأول من عام 2006) تضمن مجموعة من الأسئلة الغاية منها معرفة مدى تفاعل المنتجين والمصدرين والمستوردين مع منطقة التجارة الحرة العربية ومعرفة بعض منعكساتها عليهم وأهم العوائق التي تعيق التجارة العربية البينية. وقد شمل الاستبيان مجموعتين. المجموعة الأولى ضمت عينة

عشوائية من المنتجين. بلغ عدد أفراد العينة 50 منشأة، حيث تم توزيع 50 استبانة تمت الإجابة على 33 استبانة بشكل كامل وتصلح للاستخدام في التحليل(17 منشأة فردية، 10 تضامنية، 1 محدودة المسؤولية، 5 مساهمة). وتعمل هذه المنشآت في المجالات التالية: الصناعات النسيجية(13منشأة)،الصناعات المعدنية(8 منشآت)، الصناعات الكيميائية(10 منشآت)، الصناعات الغذائية(منشأتان).

وكانت النتائج على النحو التالي:

– 42% من المنتجين تم تعريفهم من قبل جهة معينة(حكومية، غرف الصناعة والتجارة..) بمنطقة التجارة الحرة، 58% لم تقم أية جهة بتعريفهم. 43 % منهم سمع عن المنطقة من وسائل الإعلام مقابل 43% من غرفة الصناعة والتجارة و14% من الوسط الصناعي.

– 70 % من المنتجين لا يعرفون متى بدأ تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية مقابل 30% يعرفون تماماً(أغلبها منشآت كبيرة).

– 67 % من المنتجين(أغلبهم شركات صغيرة) ليس لديهم فكرة عن الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة في ظل منطقة التجارة الحرة العربية مقابل 33% لديهم فكرة.

– 21% زادت نسبة مستورداتهم من المواد الأولية من الدول العربية و 79% لم تزدد.

– 39% من المنتجين زادت نسبة صادراتهم إلى الدول العربية ،61% منهم لم تزداد صادراتهم.

– 58% يشعرون أن المنتجات العربية تنافس منتجاتهم في السوق المحلية ، 42% لا يشعرون بمنافستها.

– 45% أصبحوا أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العربية، 55% أصبحوا أقل قدرة على المنافسة في الأسواق العربية.

– 0 % من المنتجين المحليين لديهم علاقات تعاون مع منتجين عرب بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة

– 45% من المنتجين مستفيدون من منطقة التجارة الحرة(أغلبها شركات كبيرة) ، 15% متضررون ، 30% لا يعلمون.

وضمت المجموعة الثانية عينة عشوائية مكونة من 50 شركة تعمل في استيراد وتصدير أنواع مختلفة من المنتجات(الغذائية، البلاستيكية، الجلدية، الكيماوية، الزراعية، الكهربائية، الألبسة والأقمشة، الآلات،).تم توزيع 50 استبانة أعيد منها 31 استبانة مكتملة البيانات وصالحة للاستخدام في التحليل.

وكانت النتائج على النحو التالي:

– 58% من المصدرين والمستوردين لم تقم أية جهة بتعريفهم بمنطقة التجارة الحرة العربية، 42% منهم قامت جهات بتعريفهم.

– 29% يرون أن أغلب الدول العربية غير ملتزمة بقواعد منطقة التجارة الحرة ، 53% يعتقدون أنها ملتزمة، 16% لم يعطوا إجابة.

– 60% من المصدرين لم تزدد صادراتهم إلى الدول العربية ، 36% زادت صادراتهم إلى الدول العربية بعد البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة.

– 65% من المستوردين زادت مستورداتهم من الدول العربية ، 25% لم تزداد مستورداتهم، 10% لم يعطوا إجابة.

– 44% أصبحوا يصدرون سلعاً جديدة لم تكن تصدر إلى الدول العربية قبل البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة.
48% لم تتح لهم منطقة التجارة الحرة تصدير سلع جديدة لم تكن تصدر سابقاً.
– 55% أصبحوا يستوردون سلعاً لم تكن تستورد قبل البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة مقابل 30% لم تتح لهم منطقة التجارة الحرة ذلك.
– 97% من المستوردين والمصدرين أجابوا بأن لهم مصلحة بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية مقابل 3% ليس لهم مصلحة. وهنا نبدي ملاحظة: أنه في ظل ضعف القدرة التنافسية لدى المنتجين السوريين يخشى من تحولهم إلى تجار مستوردين.

نلاحظ أن الكثير من نتائج الاستبيان منسجمة مع الإحصاءات المتعلقة بسورية ومع التحليل السابق بخصوص التنافسية .

خامساً: بعض المعوقات التي تعيق تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية:

تحتاج منطقة التجارة الحرة إلى الكثير من الجهود وإلى عمل متواصل وتراكمي للوصول إلى سوق واحدة، خاصة وأن الدول العربية تمر بمراحل تطور متباينة ولا توجد دولة أو مجموعة من الدول العربية التي يمكن اعتبارها قاطرة للتنمية العربية أو تقودها.

وإذا كانت القيود الجمركية قد أزيلت فلا زال هناك الكثير من العوائق والقيود غير الجمركية التي تعيق تحرير التجارة العربية البينية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية[2] :

1– *العوائق ذات الطابع الفني:* تتمثل هذه العوائق في:

- التشدد في الاشتراطات المواصفات وتعددها لنفس المنتج وتغييرها بدون إشعار مسبق أحياناً.
- التشدد في الاشتراطات والإجراءات الصحية والبيئية وارتفاع تكاليف التحاليل المخبرية وتضارب نتائجها أحياناً.
- طول الوقت اللازم للاعتراف بشهادة المطابقة.
- طلب رخص الاستيراد والتصدير أحياناً.
- عدم الاتفاق على قواعد منشأ عربية تفصيلية.

2– *المعوقات ذات الطابع الإداري:* وتتمثل في:

- ضعف الخبرات في آليات العمل التكاملي وتعدد الاجتهادات الإدارية وتضاربها أحياناً.
- التعقيد وكثرة الوثائق والورقيات.
- مشاكل النقل والعبور وإجراءات فحص العينات والتخليص والتفتيش عند المعابر الحدودية.

3– *المعوقات والقيود النقدية*: وتتجسد في:

[2] تم استخلاص هذه العقبات من نتائج الاستبيان الذي قمنا به ومن تقرير الأمانة العامة حول متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية،القاهرة 2004/2/15 ، ومن التقرير الدوري للجمهورية العربية السورية حول متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية، وزارة الاقتصاد والتجارة، 1/24/ 2006 .

■ الرقابة على النقد والقيود على إجراءات تحويل العملات(فقط دول مجلس التعاون ولبنان والأردن لا تفرض قيود).

■ التشدد في إجراءات الائتمان فيما بين الدول العربية.

■ عدم قابلية التحويل بالنسبة لأغلب العملات العربية وتعدد أسعار الصرف أحياناً.

4- *المعوقات والقيود المالية*: وتتمثل في:

* مشكلة فرض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفه الجمركية(مثل:رسم الطابع، رسوم خدمات جمارك، رسوم بيطريه، رسوم مرور، رسوم قنصلية...).

* المبالغة في رسوم التصديق القنصلي التي تفرض على شهادة المنشأ والفواتير والوثائق الأخرى المرافقة للبضائع من قبل بعض الدول، رغم إلغاء التصديق القنصلي ورسم التصديق عليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 2002.

5- *معوقات تتعلق بالبنية التجارية والنقل:*

* ضعف البنى الأساسية والخدمات اللوجستية في مجال التجارة والمتمثلة بالنقل والاتصالات والمعلومات والتمويل والتأمين.

* ارتفاع تكاليف النقل، وخاصة بين دول المشرق ودول المغرب العربي الأقرب إلى أوروبا منها إلى دول المشرق، إضافة إلى عدم توفر خطوط نقل منتظمة(برية أو بحرية) وخاصة بين دول المشرق ودول المغرب.

* عدم الالتزام باتفاقية النقل والعبور بالنسبة لرسوم الترانزيت(ألا تزيد عن 4 بالألف).

6- *معوقات تتعلق بالمعلومات الاقتصادية*:

- يعاني المنتجون والمصدرون العرب مشكلة نقص المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية وبالقوانين والتشريعات التجارية الناظمة للأسواق العربية، وكذلك تلك المتعلقة بالتسهيلات التجارية.

(كالخدمات الجمركية وخدمات التخزين والنقل والترانزيت وخدمات التأمين والخدمات المصرفية)، إضافة إلى نقص المعلومات المتعلقة بالأسواق وأنماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس.

7- *معوقات تتعلق بانتقال الأشخاص والعمالة* والحصول على تأشيرات السفر(بالنسبة لرجال الأعمال وسائقي الشاحنات) .

سادساً: سبل معالجة المعوقات:

جملة من السياسات والإجراءات يجب أن تتخذ لتأمين نجاح منطقة التجارة الحرة تمهيداً للانتقال إلى الاتحاد الجمركي الذي يمثل مستوى أكثر تطوراً في إطار التكامل الاقتصادي العربي، فمنطقة التجارة الحرة(رغم أهميتها) لا تمنح الدول العربية أي ثقل تجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى كونها تُعنى بالتبادل التجاري البيني، في حين أن الاتحاد الجمركي يعكس موقفاً موحداً وسياسات وإجراءات موحدة في مواجهة المبادلات التجارية مع بقية دول العالم[9].

من هذه الإجراءات:

■ إيجاد سلطة فعالة فوق قطرية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي تؤمن الوفاء بالالتزامات من قبل الدول الأعضاء تنفيذاً للاتفاقيات والقرارات المتخذة. وتعمل على إزالة كل القيود والعقبات غير الجمركية.

■تطوير ورفع كفاءة ومستوى أداء الإدارة العامة في الدول العربية(وخاصة الإدارات الجمركية وإدارات المعابر الحدودية)، باعتبار أن تنفيذ الاتفاقيات يعتمد على أجهزة الإدارة العامة في كل دولة.

■إنشاء إدارة متخصصة معنية بشؤون منطقة التجارة الحرة في كل دولة عربية.(لا يوجد في سورية إدارة من هذا النوع، كما هو حال أغلب الدول العربية، وإنما يوجد ما يسمى نقطة اتصال).

■إيجاد مجموعة لجان فنية متخصصة تعمل بشكل منسق لتوحيد المرجعيات الفنية(المواصفات والمقاييس والمعايير الصحية وقواعد المنشأ).

■العمل بشكل منسق من أجل توفير بيانات عن الأسواق وفرص التصدير والاستيراد والخدمات اللوجستية من نقل وتخزين وترويج وتسويق.مع الاهتمام بالجانب النوعي للبيانات وليس فقط بالجانب الكمي وتأمين سهولة وسرعة الوصول إليها.

■تطوير خارطة تبين توزع الصناعات على المستوى العربي بما يتناسب مع المزايا النسبية لكل دولة وتحدد المجالات الأفضل للتخصص في الإنتاج ومجالات التكامل الأفقي والرأسي بين المنتجين. والسعي لتحفيز الاستثمارات المشتركة بين المستثمرين العرب للاستفادة من وفورات الحجم الكبير ووفورات النطاق الكبير بما يساعد على فتح آفاق أوسع للتبادل.

■تطوير منظومة مترابطة من وسائط النقل وإنشاء خطوط شحن كافية وكذلك شركات متخصصة لخدمة خطوط الشحن في مجال التأمين والمجالات الأخرى.

■الإسراع بخطوات إقامة اتحاد جمركي بين الدول العربية، بحيث يكون هناك تعرفة جمركية موحدة لكل الدول المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية مع العالم الخارجي.

المراجع:

1- *البرنامج التنفيذي لاتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري لإقامة منطقة تجارة حرة عربية*، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 1997/2/19 ، ص 11-18 .

2- *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*، صندوق النقد العربي/ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، للسنوات 1999-2005 .

3- *التقرير الدوري للجمهورية العربية السورية حول متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية*، وزارة الاقتصاد والتجارة،1/24/ 2006 (14 صفحة).

4- *تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية*، القاهرة، 2004/2/15.

5- جريدة الثورة، العدد 12919، كانون الثاني 2006.

6- المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، الأعوام 1999-2006 ، فصول التجارة الخارجية.

7- مجموعة من الباحثين، *تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصادية العربية*، الطبعة الأولى دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2000 ، ص 107-113.

8- مجموعة من الباحثين، *منطقة التجارة الحرة العربية-التحديات وضرورات التحقيق*، الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005 ، ص 40-49.

9- مجموعة من الباحثين، *التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة*، الطبعة الأولى، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان/بيروت، 2000، ص161-163.

10- موقع جامعة الدول العربية على شبكة الإنترنيت: Arableagueonline.org.

11- Deutschland Journal, 3/2006, p.58

12- The world competitiveness report, World economic forum, 2004-2005